

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

١. فائدة لو كان وليها الحاكم فله تزويجها في وجه إذا اشتتهه .
٢. قاله في الرعاية وقال وإن كان وليها غير الحاكم والأب زوجها الحاكم .
٣. وقيل بل يزوجهها وليها .
٤. قلت وهو الصواب .
٥. وقد قال المصنف رحمه الله هنا لسائر الأولياء تزويج المجنونة إذا طهر منها الميل إلى الرجال .
٦. السابعة الثيب المجنونة الكبيرة له إجبارها على الصحيح من المذهب .
٧. قال في الفروع له إجبارها في الأصح .
٨. وهو ظاهر كلام الخرقى واختاره القاضي وغيره .
٩. وجزم به في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير .
١٠. وقدمه في الرعاية الكبرى والمغني والشرح وصحاه .
١١. وقيل لا تجبر ألبتة اختاره أبو بكر .
١٢. الثامنة الثيب العاقلة التي لها دون تسع سنين له إجبارها على الصحيح من المذهب وقطع به كثير من الأصحاب منهم صاحب الانتصار والمحزر والرعاية وقدمه في الفروع .
١٣. وقيل ليس له إجبارها .
١٤. قلت فعلى هذا لا تزوج ألبتة حتى تبلغ تسع سنين فيثبت لها إذن معتبرة .
١٥. التاسعة الثيب العاقلة التي لها تسع سنين فأكثر ولم تبلغ فأطلق المصنف في جواز إجبارها وجهين وهما كذلك عند الأكثرين .
١٦. وعند أبي الخطاب في الانتصار والمجد ومن تابعهما روايتان .
١٧. وأطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والبلغة والمحزر والشرح والقواعد الأصولية .
١٨. أحدهما ليس له إجبارها وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب